

فوضى السلاح في ليبيا و انتشارها نحو دول الساحل

The Chaos of Arms in Libya and its Proliferation in the Sahel

الباحثة زمام فاطمة(*)

Abstract:

Following the February 2011 crisis, Libya has known brutal clashes between the Ghaddafi regular forces and the rebellion forces. The harsh military confrontation got intensified by the Ghaddafi's move to open weapons stockpiles, which, according to some sources, exceeded an amount of one and half billion dollars. In addition to the external support that the warring parties had received from various western and eastern powers, the NATO's military intervention that led to the ouster of the Gaddafi regime exacerbated the situation and generated a complete chaos, obviously characterized by the diversity of armed militias and the forms of violence they use.

The proliferation of the Libyan weapons beyond the Libyan borders and across the Sahel region has been conducted through commercial transactions and exchange deals carried out by mercenaries and desert men, who are familiar with the terrain of the region. Such illicit

ملخص:

عرفت ليبيا بعد أزمة فيفري 2011، مواجهات بين قوات القذافي و الجماعات المتحاربة، اذ مع اشتداد المواجهة فتح القذافي مخازن الأسلحة التي كان يخصص لها ميزانيات ضخمة تقدر بنسبة 5,1% من مجموع الميزانية العامة، أي ما يقدر مليار و نصف دولار، إضافة للدعم الذي تلقاه الجماعات المحاربة و الميليشيات المتعددة من خارج ليبيا، و هو الذي أدى إلى سقوط نظام الزعيم معمر القذافي نتيجة التحالف الدولي و دخول ليبيا بعد ذلك في مرحلة فوضى عارمة تتميزها تعدد الميليشيات المسلحة و مختلف أشكال العنف من تفجيرات واعتقالات، فالسلاح الليبي عرف انتشار واسع سواء داخل ليبيا.

عرفت عمليات انتشار السلاح الليبي نحو دول الساحل من خلال المعاملات التجارية، صفقات التبادل التي يقوم بها المرتزقة ورجال الصحراء كونهم عارفين بتضاريس المنطقة، وهذا من أجل تسهيل نشاطات الجماعات الإرهابية. فكان امتداد السلاح الليبي عبر طول الشريط الحدودي لليبيا على مستوى 12 دولة، منها مالي، والجزائر.

(*) - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3، البريد الإلكتروني:

zemam.fatima@univ-alger3.dz

زمام فاطمة: فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل

activities have further bolstered armed activities of the rebel groups operating in the region. Keywords: Weapons, Chaos, Proliferation, Libya, Sahel.	الكلمات المفتاحية: السلاح-فوضى-نقل-انتشار-ليبيا-الساحل
--	--

مقدمة:

تعتبر الأزمة الليبية من بين الظروف التي ساعدت على انتشار ظاهرة تهريب السلاح، إذ يرى الكثيرون أنها انعكست بشكل كبير على المنطقة نظرا لفوضى السلاح المنتشر في أيادي الثوار الليبيين، إذ هيمنت مافيا السلاح على كميات كبيرة منه لتعيد بيعه في الأسواق السوداء أو في إطار صفقات تسليح مع التنظيمات الإرهابية التي على رأسها نجد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

اذ عرفت منطقة الساحل الإفريقي في الآونة الأخيرة تدفق كميات كبيرة من الأسلحة، اذ حسب تقارير الخبراء أصبح السلاح متاحا للجميع في المنطقة وخاصة الجماعات الإرهابية بما في ذلك القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حركة التوحيد و الجهاد او المرابطون الجدد، وهو ما يعزز من وجود هذه الجماعات بالمنطقة بما يعني تهديد للأمن القومي لدول المنطقة على طول الشريط الحدودي لدول المنطقة بما فيها جنوب الجزائر، تونس، النيجر، مالي، إفريقيا الوسطى، السودان، وهذا ما يعود حسب الخبراء إلى فترة ما بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا الذي كان يمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة و ميزانية تسليح تقدر بمليار و نصف دولار أي نسبة 5,1%، فكان الجيش الليبي يضم نحو 130 ألف مقاتل، فبعد سقوط نظام القذافي في ليبيا هاته الكميات الكبيرة من الأسلحة عرفت انتشارا واسعا سواء داخل ليبيا أو خارجها، بالإضافة الى الدعم الخارجي الذي تلقته المعارضة سواء من قطر، فرنسا او روسيا.

وهنا نطرح الإشكال الآتي:

كيف أثرت فوضى السلاح بليبيا على النزاعات بدول الساحل؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقترح الفرضية الآتية:

❖ كلما كانت هناك فوضى السلاح في ليبيا كلما تزايد دعم الجماعات المسلحة بمنطقة الساحل الإفريقي

1- أسباب انتشار السلاح في ليبيا

عرفت ليبيا بعد القذافي انتشارا واسعا للأسلحة، وخاصة بعد أن أمر بفتح مخازن الأسلحة أمام معارضيه خلال فترة الثورة، واستيلاء الجماعات والقبائل على السلاح، إذ أصبح السلاح الليبي متاحا للجميع، وتعود أسباب هذا الانتشار الواسع للسلاح في ليبيا إلى ما يلي⁽¹⁾:

- غياب حكومة قوية قادرة على احتكار العنف بسبب اعتماد القذافي على نظام الولاء والقبيلة وليس المؤسسة
- غياب الكيان الأمني الرسمي في البلاد لتعدد الجماعات والتنظيمات المسلحة
- غياب القوة العسكرية المسيطرة بالشكل الكافي
- غياب المبادرات الحقيقية لجمع السلاح فكل ما يطرح من مبادرات تكون غير مصحوبة باليات حقيقية التنفيذ، فضلا عن ظروف الصراع في المشهد الليبي التي لا تساعد على تطبيق مثل هذه المبادرات.

و عن تعدد الجماعات المسلحة في ليبيا نذكر⁽²⁾:

- كتائب الثوار: تشكلت في المراحل الأولى للانتفاضة الشعبية، تتميز بغاية التنظيم والولاء العميق للقادة، تتميز بالخبرة القتالية وامتلاك الأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة
- الكتائب غير النظامية: هي الكتائب التي انفصلت عن المجالس العسكرية المحلية، اختارت عدم الاندماج في المجالس العسكرية المحلية

(1) - نجاة الجبالي، 4 أسباب وراء انتشار السلاح غير الشرعي في ليبيا. نقلا عن موقع: <https://al-ain.com/article/libya-weapon-smuggling-ban>

تم الاطلاع عليه بتاريخ 14.30.2016/07/20

(2) - نفس المرجع

زمام فاطمة: فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل

- كتائب ما بعد الثورة: جاءت لملء الفراغ الأمني لقوات القذافي
- الميليشيات: مجموع الشبكات الإجرامية مثل شبكات التهريب، المتطرفين والمتشددين

2- مؤشرات فوضى السلاح في ليبيا.

بعد سقوط نظام القذافي أصبح السلاح متاحا للجميع للأسباب أعلاه، اذ من جملة مؤشرات فوضى السلاح في ليبيا نذكر الاتي:

- سقوط نظام القذافي نتيجة تدخل التحالف الدولي بقيادة حلف شمال الاطلسي الناتو تحت ذريعة ابادة القذافي شعبه واستغاثة شريحة واسعة من الشعب الليبي وخاصة بنغازي التي كانت معقل شرارة الثورة
- الدور الزعماتي الذي كان يتمتع به القذافي على قبائل و طوائف الصحراء نتيجة عدة أسباب منها الدعم المالي و المادي شريطة إعلان الولاء و الطاعة ، إذ أن قتله أدى إلى تشتت و تمرد تلك القبائل و حملها للسلاح فيما عرف بالمرتزقة للدفاع عن ما تبقى من مكتسباتهم⁽³⁾.
- الدعم الغربي والعربي كفرنسا وقطر للمعارضة بشتى أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية، مقابل فتح القذافي مخازن الأسلحة للقوات المساندة له، اذ صرح القذافي في 25 فيفري 2011، "عند اللزوم سنفتح كل المخازن ليتسلح الشعب الليبي وتسلح كل القبائل، اذ في ليبيا السلاح متاحة لتلك القبائل في سياق الدفاع عن وجودها وممتلكاتها
- دخول ليبيا لما بعد القذافي في فوضى عارمة مؤشراتها الاغتيالات والتفجيرات الانتحارية التي أبرزها الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي بتاريخ 11 سبتمبر 2012، وكذا الهجوم على السفارة الروسية في أكتوبر 2013، وأيضا الهجوم على أحد بوابات الجيش الوطني الواقعة بين ترهونة وبني الوليد وظهور أقاليم تطالب بالانفصال كإقليم برقة
- عودة الميليشيات إلى بلدانها الأصلية هروبا من ردود فعل انتقامية بعد ان اعتبرهم معارضي القذافي بالمرتزقة يجب قتلهم، ما يعني نقل الصراع لهذه البلدان على غرار

(3) - عمراني كربوسة، سهام زروال، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي. المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 5، اكتوبر 2014، ص 107.

مالي، النيجر وموريتانيا. كما هناك ميلشيات اندمجت مع الجماعات الارهابية الناشطة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، حركة الازواد في مالي، قبائل التوبو في النيجر، حركة التوحيد والجهاد، حيث توقعت رقعة السلاح بعدما كانت منحصرة في ليبيا حتى أصبحت المنطقة مزروعة بكميات هائلة من الأسلحة يصعب عدّها او معرفة الكميات الحقيقة رغم تصريحات الوزراء أن هناك حوالي 20 مليون قطعة سلاح وأكثر من 1000 تاجر سلاح اغلهم ينشط في السوق السوداء، وما يؤكده هو كميات الأسلحة التي تصادرها دول الجوار كالجزائر

➤ الحرب على مالي وتداعياتها في اتساع رقعة تداول السلاح بين القبائل والجماعات الإرهابية في المنطقة، حيث وفرت الظروف المناسبة لمختلف الجماعات ومهربي وكذا تجار السلاح للتصعيد من عملياتهم مستغلين بذلك الفراغ المؤسساتي والانفلات الأمني الذي تمر به البلاد والأوضاع المزرية التي تمر بها البلاد.

➤ التصريحات التي أدلى بها السياسيين الأفارقة و الأوروبيين التي تؤكد على أن انتشار السلاح الليبي أصبح واقع لا مفر منه و يجب على دول الساحل تكاثف الجهود للحد من أخطاره⁽⁴⁾.

ثانيا: ميكانيزمات نقل الأسلحة من ليبيا نحو الساحل:

تعددت طرق نقل الأسلحة من ليبيا (مصدر تهريب الأسلحة) الى عدة دول من الساحل (طريق توزيع السلاح)

1- أماكن انتشار السلاح داخل ليبيا وطرق توزيعه:

كان معظم السلاح الذي حصل عليه الثوار الليبيون يأتي نتيجة غنائم المواجهات مع قوات القذافي و من نجاح الثوار في فتح مخازن الأسلحة فكانت أكبر العمليات "فجر مازدة"، كما

(4) -مرجع سابق، ص111

زمّام فاطمة: فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل

أصبحت مدن بنغازي، مصراته و الجبل الغربي (نالوت، الزنتان) من المدن والمناطق الرئيسية التي يتلقى منها الثوار السلاح الذي يأتي من خارج⁽⁵⁾ ليبيا لمساندتهم ضد كتائب القذافي⁽⁶⁾.

ففي بنغازي كانت قاعدة بنينا الجوية أولى مناطق توزيع السلاح على الثوار والذي كان يأتي من خارج ليبيا عبر قطر، وكذلك كانت هناك سفن عسكرية تفرغ حمولتها من شحنات أسلحة وذخائر في ميناء بنغازي ومنها يتم تحويله وتوزيعه الى كتائب الثوار بالمدينة. في طرابلس: هرب عديد شباب ورجال الأعمال اذ نظموا شبكات دعم في تونس بمناطق صفاقس، جربة.

في مدينة نالوت: التي كانت نقطة مهمة في المساعدة على تدريب وتهريب الأشخاص والمؤن من تونس، ساعدت في الاستيلاء على معبرين مهمين على الحدود مع تونس (معبر الذهبية، ومعبر راس جدير).

في الزنتان: قاد الثورة منشقون عن الجيش يتمتعون بخبرة عسكرية، اذ تم استخدام الميناء كمخرج كبير للأسلحة والمؤن.

*قد تضمنت قائمة الأسلحة التي ألقها فرنسا على منطقة الجبل الغربي، والتي تم إنزالها بواسطة المظلات، رشاشات، قاذفات صواريخ وبنادق آلية من طراز FN، صواريخ مضادة للدبابات من طراز ميلان. أما الأسلحة التي قدمها قطر فتتمثل في بنادق رشاشة، متفجرات، عبوات رصاص.

2-عمليات نقل الأسلحة خارج ليبيا

(5) - من مصادر السلاح في ليبيا خارجيا نجد قطر، فرنسا، روسيا، إيطاليا، تركيا، مصر وهذا حسب تقرير خبراء مجلس الامن، فيفري 2015.

(6) - عبد الله كامل، عسكرة القبيلة دور السلاح في اشعال الصراعات الداخلية في ليبيا، مركز حريات التنمية للدراسات، 2012. نقلا عن موقع: http://horiyatlibya.blogspot.com/2012/09/blog-post_26.html. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20:16.2016/07/15.

- **عبر الحدود الغربية:** استمر الاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى تونس والجزائر، إذ أبلغت السلطات التونسية الفريق الأممي أن معظم الاعتدة العسكرية المستخدمة في الأنشطة الإرهابية تأتي من ليبيا.
- **عبر الحدود الجنوبية:** أنشئت عدة شبكات للاتجار بالأسلحة في جنوب ليبيا منذ الثورة وبعدها، وما زالت تستفيد من المخزونات المختلصة أثناء الثورة وبعدها، ويكفل ذلك استمرار انتشار هذه الأسلحة خارج البلد ولاسيما صوب جنوب الجزائر، النيجر، تشاد والسودان.
- **عبر الحدود الشرقية:** لا تزال مصر من الوجهات الرئيسية للأسلحة الخارجة من ليبيا، ليتم نقلها إلى قطاع غزة وسوريا⁽⁷⁾.

خريطة توضح طرق انتشار السلاح الليبي:

(7) - تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا، فيفري 2015، ص 66. نقلا عن موقع <https://issuu.com/sawyelsawy2/docs/1736376>. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/06/2016.

زمام فاطمة: فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل



المصدر: اميجن عبيد، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الامنية في افريقيا. قطر، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، اكتوبر 2014، ص 2.

ثالثا: انتشار الأسلحة الليبية ومخاطر ذلك على امن دول المنطقة.

كان لانتشار السلاح الليبي، تزايد وتنامي للجماعات الإرهابية، الشيء الذي أدى الى مخاطر كبيرة تهدد استقرار منطقة الساحل وتهدد أمن الدول الى درجة فشل الدول بسبب الهشاشات الأمنية التي تنخر في بنائها.

1- طرق انتشار الأسلحة نحو الساحل:

بدأت عملية نقل وانتشار الأسلحة الليبية بواسطة معاملات تجارية يبرمها المديون لشراء ترسانة القذافي قبل أن تتطور مظاهر الانتشار لتصل إلى الجماعات المسلحة حتى أصبح البارود الليبي متاحا للجميع، وهو ما جعل السلاح خطرا يهدد دول الجوار، فلأجل السيطرة

على السلاح اندلعت مواجهات بين القوات المسلحة الليبية والجماعات المسلحة التي يتضاعف عدد أفرادها يوميا.

فإن الحدود الجنوبية بين ليبيا و مالي و النيجر باتت شبكة سائبة حيث يتخذ منها جماعات إرهابية أو إجرامية نقطة تمركز لتخطيط أنشطتها و تنسيق عمليات تخزين ،نقل و تهريب الكميات غير المحدودة من العتاد إلى خارج ليبيا⁽⁸⁾.

فحسب الممثل الخاص للأمم المتحدة لوسط إفريقيا ، فإن طول الحدود الليبية البالغ 4000 كلم تشكلت جيوش من جنسيات مختلفة ضمن في صفوفها من شارك في العمليات العسكرية و الأمنية في ليبيا، إذ تم توظيفهم كمرتزقة في صفوف الجماعات المسلحة، إذ تم اعتراض 80 ألف من التشاديين و إرغامهم على مقايضة أموالهم بالسلاح ،كما قال رئيس وزراء ليبيا عبد الرحمان الكيف في خطاب ألقاه بقمة الاتحاد الإفريقي 2012"ان حدود بلاده المشتركة مع ست دول بات معبرا للموالين للنظام السابق من المسلحين و ان هؤلاء يشكلون تهديدا للأمن الليبي و الإفريقي عامة"

كما انه تم تسهيل نقل، تخزين وشراء ومقايضة السلاح الليبي بفضل رجال الصحراء العارفين جيدا بالتضاريس الجغرافية للمنطقة بحيث عبرت القوافل حدودا خاضعة فقط للقوانين القبلية أو مجموعات كان لها الفضل في إزاحة الدولة المركزية وإقامة دويلات ريعية وإمارات عشائرية.

2-مخاطر انتشار السلاح الليبي في الساحل الإفريقي:

باتت عمليات تهريب الكميات الضخمة من الأسلحة الليبية عبر الحدود تثير المخاوف الأمنية و الإقليمية و دول الجوار الليبي ،فبحسب تقرير صحيفة صنداي تايمز التي سربت تقرير عن المخابرات البريطانية و الذي يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب

(8) - عبيد اميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، اكتوبر 2014،

زمام فاطمة: فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل

السلاح من ليبيا الى نيجيريا عبر التشاد، إذ من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، صواريخ ارض جو، كما يمكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركات التمرد الطارقية كحركة تحرير و استقلال إقليم ازواد التي تمكنت من السيطرة على شمال مالي و إد خال المنطقة في حرب أهلية (9).

كما نبه خبراء لدى الأمم المتحدة من تدفق الأسلحة إلى ليبيا و تهريبه إلى 14 دولة (10)، إذ أن معظم هذه الأسلحة هي تحت سيطرة جهات مسلحة غير تابعة للدولة. إذ تواجه عدة بلدان في منطقة الساحل عمليات تمرد عنيفة انطلاقا من ليبيا، إذ يشكل شمال مالي، النيجر، دارفور دواعي رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جراء تنقل الأسلحة بصفة غير مشروعة والذي بات يشكل اكبر تحد لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف تهديدات المنطقة اذ تساهم في تعزيز القدرة الشرائية للمشاركين الراغبين في شراء واقتناء كميات كبيرة من الأسلحة منها بنادق هجومية، مدافع رشاشة، مقذوفات ار بي جي RPG، ومدافع آلية ثقيلة مضادة للطائرات محمولة على مركبات، وذخيرة وقنابل يدوية وتفجيرات من طراز سميتكس.

وبحسب تقرير للمبعوث الأممي للمنطقة، فإنه توجد أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة كم الأسلحة الليبية منها الصغيرة والخفيفة وهو ما سمح في تأجيج النشاط الإرهابي، والاجرام المسلح، والتزاعات المسلحة وخاصة مالي، اذ ساهمت قبائل منها التبو والطوارق في تهريب ونقل الاعتدة نحو غرب ليبيا وجنوبها وصولا الى بقاع نائية من وسط إفريقيا. ففي مالي مثلا وثقت مجموعة من الاعتدة الليبية نقلها مرتزقة من الطوارق أثناء فرارهم من ليبيا، إذ استطاعت الحركة الوطنية لتحرير ازواد تخزين كميات كبيرة من هذه الأسلحة في منطقة غاو وضواحيها وفي جبال ادرار ايفوغاس، إذ مازالت عمليات النقل من ليبيا إلى مالي متواصلة

(9) - مرجع سابق، ص 6

(10) - نفس المرجع، ص 6-7.

ويشارك فيها العديد من الجهات بما في ذلك حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وتنظيم المرابطون، وخلايا مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين. كما كشف التقرير أيضا، أن هناك عمليات نقل غير مشروعة للسلاح الليبي تمت جوا. وهو ما يسهم في تعزيز قدرات الجماعات الإرهابية في تونس، الصومال، الجزائر، فجماعة بوكو حرام استطاعت توريد الأسلحة الليبية من خلال طريقين في شمال النيجر وغرب التشاد، وأيضا حركة السيليكا المشكلة من أقلية مسلمة في إفريقيا الوسطى استعانت في مارس 2013 بالسلاح الليبي في القيام بانقلابها العسكري وإدارة الأزمة الأمنية.

أنواع الأسلحة المنتشرة في المنطقة:

- الأسلحة الروسية الخفيفة اذ نجد العديد من الانواع على رأسها أسلحة الكلاشينكوف و KLASHINKOV والرشاشات PK,FM
- الأسلحة الصينية خفيفة الاستعمال إذ نجد الأسلحة الجديدة التي دخلت أسواق التهريب كرشاشات نورينكو طراز 56 (NORINKO56) ونورينكو طراز (80NORINKO80)⁽¹¹⁾.

وقد أشار تقرير الأمم المتحدة الذي نشر في جانفي 2012 إلى الكميات الضخمة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة التي تم تهريبها إلى شمال مالي التي وقع أغلبها في أيادي الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل من بينها قاذفات القنابل، الرشاشات، الأسلحة المضادة للطائرات، بنادق أوتوماتيكية، الذخيرة، قنابل، متفجرات. بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة المضادة للطائرات التي يمكن حملها فوق السيارات والعربات الخفيفة، وتشير الإحصائيات

⁽¹¹⁾ - زكرياء بودن، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، الجزائر: جامعة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2015، ص 131.

زمام فاطمة: فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل

إلى وجود حوالي 800 ألف إلى مليون قطعة سلاح في المنطقة، منها 80 ألف كلاشينكوف الذي يبلغ سعره في أسواق الساحل حوالي 200 دولار⁽¹²⁾.

ثالثا: تأثير أزمة السلاح في ليبيا على الجزائر

انعكست فوضى السلاح سلبا على دول الجوار، و في مقدمتها الجزائر نظرا للحدود المشتركة مع ليبيا، الشيء الذي جعلها منطقة عبور نحو دول الساحل و شمال مالي، لذلك كانت التهديدات مزدوجة على الأمن الوطني الجزائري، فهي تعتبر منطقة عبور لتجار السلاح من ليبيا إلى شمال مالي، كما تعتبر هدف لهذه الأسلحة عند وصولها إلى أيادي الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة ازواد شمال مالي لذلك سارعت الجزائر لرفض التدخل العسكري في ليبيا و عملت على تغليب الحل السلمي للالزمة لأنها أكثر دراية بمخاطر انتشار السلاح في منطقة صحراوية شاسعة تمتد على آلاف الكيلومترات المربعة، ما يسهل الحصول على الأسلحة بسهولة و بدون تكاليف

و تسلك جماعات التهريب العديد من المسالك للوصول إلى مالي و باقي دول الساحل مرورا بالجزائر عبر حدود اليزي، ثم برج باجي مختار و عين قزام وصولا إلى شمال مالي أو عبر شمال النيجر ثم شمال مالي ليصل إلى تنظيم القاعدة ليعاد إدخاله إلى الجزائر في شكل إمداد لعناصر القاعدة في شمال الجزائر او لتنفيذ اعتداءات ضد الجزائر كحادثة عين أمناس⁽¹³⁾.

خريطة توضح مناطق عمليات نقل الأسلحة نحو الجزائر ودول الساحل

(12) - نفس المرجع، ص 132.

(13) - مرجع سابق، ص ص 132-133.



المصدر: تقرير المخدرات العالمي، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، فيينا، نيويورك، 2013.

وقد أعلن الجيش الجزائري الحرب على المهربين في الجنوب، حيث أحبط العديد من العمليات التي كانت بصدد إدخال شحنات من السلاح إلى داخل الأراضي الجزائرية منها:

- عملية حجز أكثر من 10 سيارات رباعية الدفع يوم 9 نوفمبر 2011 بولاية اليزي قادمة من ليبيا باتجاه مالي، كانت محملة ببنادق رشاشة KLASHINKOV وقاذفة الصواريخ المضادة للمدرعات RPG.7، بالإضافة إلى كمية ضخمة من الذخيرة.
- وفي نفس السنة تمكنت قوات الجيش من توقيف أكثر من 214 شخص ينشطون في تهريب السلاح والمخدرات على الحدود الجنوبية.
- توقيف قافلة لتهريب السلاح في جانفي 2012، من طرف الجيش الجزائري على الحدود النيجيرية كانت تضم 4 سيارات دفع رباعي محملة بالأسلحة حربية منها 38 بندقية رشاشة PM.RK، وقاذفتي صواريخ RPG.7 وكمية كبيرة من الذخيرة
- كما تمكنت قوات الجيش من القضاء على 10 إرهابيين كانوا بصدد دخول التراب الجزائري عبر حدود تمناست بتينزواتين الجنوبية في ماي 2014، ليتم استرجاع 12 بندقية رشاشة كلاشينكوف وقاذفة صواريخ RPG.7 وسبعة بنادق

زمام فاطمة: فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل

صيد و جهاز GPS، وهواتف خلوية ثريا، وجهاز اطلاق GP.58، بالإضافة الى كميات مختلفة من الذخيرة وثلاث سيارات رباعية الدفع.

■ كما صادرت قوات الجيش الجزائرية حسب مجلة الجيش 2012، في الحدود مع ليبيا 123 قذيفة مضادة للدبابات، 193 قذيفة صاروخية، 283 حشوة قذيفة صاروخية وعدد من الذخائر من عيارات مختلفة إضافة الى 82 رشاش من نوع كلاشينكوف، 57 بندقية، 3 قاذفات صواريخ⁽¹⁴⁾.

خاتمة:

فوضى السلاح في ليبيا لم تكن تداعياتها على الإقليم الليبي لوحده وإنما تداعياتها على كامل الساحل الإفريقي أين تتمركز الجماعات الإرهابية التي استغلت شساعة المنطقة، بالإضافة إلى ضعف و غياب أجهزة الرقابة، ناهيك عن هشاشة الحكومات المركزية لدول الساحل التي من أبرزها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي كانت أكثر التنظيمات الإرهابية استفادة من فوضى السلاح الليبي حسب الخبراء وهذا ما يظهر من خلال العمليات التي تنفذها خاصة اختطاف السياح والعمال الأجانب للمطالبة بدفع الفدية والاعتداء على الشركات الأجنبية.

النتائج المتوصل إليها:

1. ساهمت عدة عوامل في انتشار فوضى السلاح في ليبيا منها غياب الحكومة المركزية، وجيش عسكري موحد، إضافة لزعف الميليشيات والمرتقة نحو دول الجوار
2. أدت فوضى السلاح في ليبيا إلى انتشار مئات الكتائب لكل منها مجموعة مسلحة
3. الكميات الكبيرة من الاسلحة التي كان يحوزها نظام القذافي كانت السبب في انتشار هذه الاسلحة واستفادة الجماعات الارهابية وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تعتبر أكبر تهديد لأمن المنطقة، من خلال تعزيز نشاطاتها بالمنطقة
4. الاسلحة المنتشرة تضم اسلحة ثقيلة وخفيفة بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي ومتفجرات وألغام، قاذفات الصواريخ، الكلاشينكوف.

(14) - مرجع سابق ، ص 117

5. عملية نقل وتوزيع الاسلحة كانت تتم عبر افراد، شبكات اجرامية وكذا سكان السكان العارفين بالمنطقة وخاصة الاقاليم الصحراوية
6. تقتضي عملية مراقبة تجارة الاسلحة للحد من فوضى انتشارها بمنطقة الساحل تكاثف كل الجهود سواء المحلية، الاقليمية والدولية.

قائمة المراجع المعتمدة:

1. بouden زكرياء، إثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، جامعة بسكرة، مذكرة لميل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2015
2. عمراني كربوسة، سهام زروال، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي. المجلة الجزائرية للسياسة العامة، جامعة الجزائر 3، العدد 5، اكتوبر 2014
3. عبد الله كامل، عسكرة القبيلة دور السلاح في اشعال الصراعات الداخلية في ليبيا، مركز حريات التنمية للدراسات، 2012.
4. عبيد اميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، اكتوبر 2014
5. الجبالي نجاة، 4 أسباب وراء انتشار السلاح غير الشرعي في ليبيا. نقلا عن موقع: <https://al-ain.com/article/libya-weapon-smuggling-ban> تم الاطلاع عليه بتاريخ 14.30.2016/07/20
6. زاوشي صورية، انتشار السلاح الليبي، تعقيدات امنية وهواجس اقليمية، مركز الصحراء للدراسات والاستشراف، 2015. نقلا عن موقع: https://essahraa.net/archive_2/?q=node/6349 تم الاطلاع عليه بتاريخ 15.12.2016/07/20
7. تقرير فريق خبراء الامم المتحدة بشأن ليبيا، فيفري 2015. نقلا عن موقع: <https://issuu.com/sawyelsawy2/docs/1736376> تم الاطلاع عليه بتاريخ 17.47.2016/06/20